



الحريات

الأكاديمية

بين منع الأبحاث وتقييد الباحثين

HRDO
هر دو

مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي

HRDO CENTER

To Support the Digital Expression

الحريات الأكاديمية في مصر بين منع الأبحاث وتقييد الباحثين

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
To Support the Digital Expression

Cairo - 2018

الحریات الأكاديمية في مصر بين منع الأبحاث وتقييد الباحثين



مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
To Support the Digital Expression

cairo - 2018

www.hrdoegypt.org
info@hrdoegypt.org



مركز هردو مع حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات
إصدارات المركز منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية،
الإصدارة ٣.٠ غير الموطَّنة

المحتويات

٥	مقدمة
٦	تعريفات
٦	حقوق ثقافية
٧	حرية البحث العلمي
٨	الحرية الأكاديمية
٨	مواثيق ومعاهدات
	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
٩	العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٠	الدستور المصري
١١	وضع البحث العلمي في مصر
١٦	بعض قضايا الحقوق والحرية حالياً
١٨	توصيات
١٩	مصادر

مقدمة

أحد الحقوق الأساسية للإنسان هو حق كل فرد ما يريد من علوم و آداب وفنون دون تقييد، ودون تدخل تعسفي من السلطات والحكومات والدول، وهي ضمن الحقوق الفكرية وحرية الرأي والتعبير كذلك، ويأكدها كل ما يترتب عليه حرية الفكر والوجدان، ومن حق كل الأفراد التمتع بكل ما ينتجه العلم والمساهمة في إنتاج العلوم، وعلى الدول والمجتمعات التي ترغب في المزيد من الرفاهية والتقدم مساندة البحث العلمي والاعتماد عليه وتحسينه وجعل المساهمة فيه هو حق اختياري للجميع، وألا يتم التمييز ضد أي كان سواء كان التمييز مبنى على الجنس أو اللون أو العقيدة أو الرأي السياسي، بل يجب أتاحتها وتكفل الدول ذلك لجميع أفرادها.

قد تبنت الدول في العصر الحديث مفهوم الحريات الأكاديمية أو حرية البحث العلمي، وليس غريباً أن أكثر الدول التي تبنت ذلك وتشجعه هي تلك الدول القائمة على النظام الديمقراطي الحاكم، لما يترك مساحات واسعة للجميع من الابتكار والإبداع، وسعى العديد في السنوات الأخيرة إلي تبني مفاهيم حقوقية حول البحث العلمي لفتح مجال أمام من يعانون من تعسف بعض الحكومات وتدخلها في مواضيع البحث العلمي بناء على موقف تلك الأنظمة وليس بناء على مصلحة مواطنيها.

لقد نصت المواثيق الدولية والمعاهدات على حقوق الأفراد في تلقي العلم وألزمت الدول بتحقيق ذلك، كما أوضحت من حقهم التمتع والمساهمة في مجالات العلوم، واعتبرته من الحقوق الأساسية للإنسان، وكذلك أكد على ذلك الدستور المصري من خلال عدة مواد، تضمنت الحريات الأكاديمية من خلال استقلال الجامعات والمعاهد العلمية، وفي مواد أخرى ألزمت الحكومة بكفالة حرية البحث العلمي وبتخصيص موارد خاصة به من الميزانية العامة للدولة.

خلال التقرير نتناول عدة تعريفات حول الحقوق الثقافية والتي يعد أحدها التعليم والبحث العلمي، وكذلك ما هو حرية البحث العلمي والحريات الأكاديمية، وخلال التقرير نستعرض وضع البحث العلمي في مصر، وما يتعرض له الباحثين من مشقات ومعاناة.

في البداية نستعرض من خلال التقرير لمحات سريعة من تاريخ قمع البحث العلمي في مصر منذ بدايات إنشاء جامعة القاهرة المعروفة في الماضي باسم جامعة

فؤاد، ونستعرض بعض المواقف المتشددة اتجاه الباحثين ومواضيع البحث، وكذلك في عدة جامعات مصرية أخرى.

يتعرض التقرير بعد ذلك لما يواجه الباحثين حالياً خاصة بعد ٢٥ يناير التي كان من المأمول بعدها أن تنال الحريات الأكاديمية والبحث العلمي مساحات أكثر، لكن ما حد هو استمرار القمع بل واشتداده في السنوات الأخيرة، إلى حد تعرض الأساتذة للفصل أو المنع من السفر وأخيراً مقتل طالب إيطالي ومن المشكوك فيه أن موضوع بحثه الذي يقوم به في مصر هو السبب.

يستخلص التقرير عدد من التوصيات، تهدف تحسين وضع البحث العلمي في مصر، والمطالبة بفتح المجال أمام البحث العلمي بحرية واهتمام أكبر من الدولة المصرية وتفعيل مواد الدستور التي تناولت تبك الحقوق والحريات.

تعريفات

حقوق ثقافية

هي حقوق الفرد الفكرية أي حقه في تلقي العلوم و الفنون دون تمييز عرقي أو ديني أو جنسي أو سياسي، وأن يكون له حق التمتع بالثقافات المختلفة، من خلال حرية التبادل الثقافي والقدرة على الوصول إلى الثقافات الأخرى، ما يترتب عليه حرية الفكر والوجدان و الدين، ولا يجوز استغلال الحقوق الثقافية لتبرير الممارسات التي تطبق التمييز بحق فئات معينة أو تنتهك حقوق الإنسان الأخرى، ويؤكد إعلان "اليونيسكو" العالمي بشأن التنوع الثقافي بأن الحقوق الثقافية: "ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشتمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات"، أي أنها التراكم الإنساني لكل ما ترسخ من ممارسات وعادات وتقاليد وغيرها، ما يشكل هوية لمجتمع ما وتتسم بهويتها الجماعية وليست الفردية.

كذلك حق التعليم وتلقي العلوم يشكل جانب من جوانب الحقوق الثقافية.

حرية البحث العلمي

هي حرية البحث والتعلم دون عوائق أو تدخل من الحكومات، وتشمل حرية الوصول للمعلومات والحقيقة، يختلف في تحديد متى نشأ مفهوم حرية البحث العلمي، لكنها نتيجة لحركة الحقوق والحريات أصبحت حرية البحث العلمي إحدى القضايا الهامة التي تهتم بها العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية في العديد من البلاد، وارتبط تشجيع البحث العلمي والدفاع عن حريته بمدى تقدم الشعوب التي تحافظ عليه ومدى التزامها بمبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان، لذا تضمنته العديد من الدساتير و الإعلانات والعهد العالمية، وأكدت على حق الفرد في استخدام عقله وفكره وممارسة ذلك بحرية تامة تدعمها الدولة، مع ذلك ما زالت هناك بعض البلاد التي يعاني فيها البحث العلمي من التقييد والمنع وأحياناً الملاحقة الأمنية، ومن المنطقي أن تدعم الحكومات والدول الديمقراطية حرية البحث العلمي بل وتشجعه، بينما الدول والحكومات الديكتاتورية ستبقى في العلم والتعلم والبحث عن الحقيقة خطراً على وجودها،

الحريات الأكاديمية

لا يوجد تعريف محدد لذلك، ولكن أغلب التعريفات تدور حول حرية ممارسة العمل الأكاديمي دون فرض تصورات محددة عما يجب أن ينتهي به الأمر أو فرض وجهات نظر محددة، وهي كذلك السماح بحرية المناقشة بين الطلاب والأساتذة، وغيرها من الأمور التي تضمن وجود مساحات من الحرية داخل أروقة الجامعات وأماكن العلم، ما ينتج عنه في النهاية إنتاج علمي وفني تنتفع به الإنسانية، لكن على المستوى المحلي وفي مجتمعات نامية كمجتمعنا يضم المفهوم مفاهيم أخرى منها فصل أو استقلال الجامعات والأماكن المختصة بالعلم عن السلطة حتى تستطيع القيام بعملها دون إملاء الأوامر عليها ما ينتج تعطيلها في بعض الأحيان، كذلك تتضمن عدم تدخل أهواء واتجاهات الأساتذة في عملهم الأكاديمي سواء بفرض توجهاتهم أو بمنعهم من ممارسة مهام عملهم.

موثيق ومعاهدات

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة ٢٦

(١) لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يُوقَّر التعليمُ مجانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًا. ويكون التعليمُ الفنيُّ والمهنيُّ متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العاليُّ متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.

(٢) يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

(٣) للآباء، على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطي لأولادهم.

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المادة ١٣

١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أو اصر التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم.

٢. وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب:

- (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع،
- (ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانبة التعليم،
- (ج) جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانبة التعليم،
- (د) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية،
- (هـ) العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالعرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.

٣. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقييد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

٤. ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله على نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، شريطة التقييد دائما بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ورهنا بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا.

المادة ١٥

١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:

(أ) أن يشارك في الحياة الثقافية،

(ب) أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته،

(ج) أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.

٢. تراعى الدول الأطراف في هذا العهد، في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق، أن تشمل تلك التدابير التي تتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنماؤهما وإشاعتهم.

٣. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

٤. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة.

الدستور المصري

مادة (١٩)

التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

مادة ٢١

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢% من

الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.

مادة ٢٢

المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

مادة ٢٣

تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي.

مادة ٦٦

حرية البحث العلمي مكفولة، تلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها.

وضع البحث العلمي في مصر

هناك العديد من المعوقات التي تواجه البحث العلمي وطالبه في مصر، فبالرغم من وجود نصوص دستورية تلزم الدولة بالتكفل بتشجيع البحث العلمي والحفاظ على حريته إلا أن الواقع في مصر يتناقض مع مواد الدستور، فمصر تشهد واقع سيء في المستوى التعليمي لديها، ففي التصنيف العالمي للتعليم الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ حصلت مصر على المركز ٨٩ من أصل ١٣٨ دولة وذلك في التعليم قبل الجامعي، وفي التعليم العالي حصلت على المركز ١١٢، وتعتمد تلك التصنيفات على معايير عدة منها عدد الطلاب مقارنة بعدد المعلمين، كذلك كم براءة اختراع تقدمها الكليات المصرية، وكذلك عدد البحوث التعليمية التي تنتجها مصر وتنشر في مجلات دولية، وكذلك هل يناسب التعليم الموجود سوق العمل الآن؟

كذلك يعتمد المؤشر في تصنيفه للتعليم العالي والتدريب في الدولة محل الدراسة على عدة معايير، وهي كمّ التعليم؛ والذي يقيس معدل الالتحاق بالتعليم العالي والثانوي، وجودة التعليم، والذي يقيس: جودة نظام التعليم، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة إدارة المدارس والمؤسسات التعليمية وإتاحة الإنترنت بها، ذلك بالإضافة إلى التدريب الوظيفي، الذي يقيس: الإتاحة المحلية لخدمات التدريب المتخصصة، وحجم تدريب الموظفين، ويضع المؤشر درجة لكل معيار على حدّ، ثم يضع درجة إجمالية تتراوح من واحد إلى سبعة، في مستوى التعليم العالي والتدريب، على أن يمثل واحد أدنى مستوى، وسبعة أعلى مستوى، فكلما اقتربت الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة من السبعة ارتفع ترتيبها في تصنيف المؤشر بشكل إيجابي، والعكس صحيح، فكلما اقتربت الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة من الواحد انخفض ترتيبها في تصنيف المؤشر بشكل سلبي.

وقد قوّم التقرير هذه الدول العربية والعالمية بحسب درجة إجمالية تراوحت بين ١ و ٧، انطلاقاً من درس وتحليل ١٢ معياراً أساسياً: المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم الجامعي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطوير سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور الأعمال، الابتكار.

حلت مصر في المرتبة ١٠٠ في تصنيف عام ٢٠١٧/٢٠١٨ من حيث جودة التعليم الجامعي.

لا تتوقف مشكلات البحث العلمي في مصر عند حد ضعف الإمكانيات بل يتخطاه لصعوبات وموانع أمنية واجتماعية، فإذا كانت البحوث العلمية العملية تواجه قلة وضعف الإمكانيات والميزانية العامة المخصصة للبحث العلمي فالبحوث والدراسات العلمية الاجتماعية تواجه صعوبات إضافية بجانب ذلك، فمازال العديد من الموضوعات لا يتم بحثها في مصر بذات لو تتعلق بالوضع السياسي أو ما يخص بقضايا اجتماعية دينية مثل نقد التراث والدراسات المتعلقة باللاهوت المسيحي، وغيرها من الموضوعات التي تجر على الباحث مشكلات عدة من المنع والرفض وكذلك التكفير وأصبح البعض يواجه السجن بسبب ذلك.

ظاهرة قمع البحث في مصر ليست جديدة، بل لها تاريخ ممتد وللأسف مستمر حتى الآن خاصة في مجال الدراسات الاجتماعية، فلم تكن الضجة التي ثارت في تسعينات القرن الماضي حول كتابات ودراسات الباحث والدكتور الجامعي نصر حامد أبو زيد الأولى من نوعها، فقد تناول في دراساته وأبحاثه المنهج العقلي في تفسير النصوص الدينية وكذلك قدم نقداً في كتابات التراث الإسلامي ما استدعا عداء وكراهية انتهت بالحكم عليه بأنه مرتد وحكم بالتفريق بينه وبين زوجته

ودعت بعض الجماعات المتشددة بإهدار دمه، وبقي منفيًا خارج الوطن حتى وفاته، و كل ما ارتكبه هو استخدام حقه في ممارسة البحث العلمي بحرية للخروج بنتائج جديدة، لم تكن تلك القضية فريدة من نوعها فقد سبق دكتور نصر حامد أبو زيد دكتور هو الدكتور الأديب طه حسين ومن اشتهر بعميد الأدب العربي، فقد واجه نقد ومعرضة شديدة إثر نشره لكتاب "في الشعر الجاهلي" الذي تناول نقد للموروث بطريقة تخالف المعتاد وشكك فيه بأدلة و براهين استخلصها أن يكون الشعر الجاهلي الذي وصل لنا يعبر عن المجتمع الإسلامي أكثر من العصر الجاهلي، وأن ما تبقى من العصر الجاهلي الصحيح قليلاً جداً، لكونه لم يكتب إلا بعد العصر الإسلامي وتدخلت الحروب والغزوات التي وقعت بعد الدعوة والهجرة وأثرت في توثيق كتابة ذلك الأدب الجاهلي، وكتبت كتب تهاجم ذلك البحث وترد عليه، وبعد الهجوم الذي تعرض له واتهامات في ايمانه ودينه قادها الأزهر الشريف ضد وذلك في ثلاثينات القرن الماضي وقامت الحكومة بفصله من جامعة القاهرة كرئيس لكلية الآداب، واحتج على ذلك رئيس الجامعة آنذاك أحمد لطفي السيد وقدم استقالته ولم يعد طه حسين لعمله الا بعد أربع سنوات، خلالها تم سحب نسخ الكتاب وعدلت بعض أجزاءه.

يشكل الأزهر الشريف والمؤسسات الدينية تحديداً عقبة أخرى أمام الباحث المصري، ففي عام ١٩٢٥ وبعد سقوط دولة الخلافة العثمانية، كتب الشيخ الأزهرى والقاضي علي عبد الرازق هذا الكتاب " الإسلام و أصول الحكم"، وتحدث فيه عن الخلافة وما نتج عنها من حكم استبدادي، ودعا عبد الرازق في كتابه إلى مدنية الدولة، وقال إن الخلافة ليست لها أصول في الدين الإسلامي. الأمر الذي أحدث ضجة كبرى في أروقة الأزهر، وقامت هيئة كبار العلماء في الأزهر بمحاكمة الشيخ علي، وجرده من درجته العلمية وعزلته من القضاء.

عودة لجامعة القاهرة أو كما كانت تعرف بجامعة فؤاد الأول، تحمل في مبانها تاريخ العديد من منع وفصل الأساتذة والباحثين بناء على أبحاثهم سواء داخل أو خارج مصر، ومنذ سنواتها الأولى، ففي عام ١٩١٣ تم فصل أحد الأساتذة وهو الدكتور منصور فهمي وذلك بسبب رسالته التي تقدم بها للحصول على الدكتوراه من جامعة السربون بعنوان "أحوال المرأة في الإسلام" أو "حالة المرأة في التقاليد الإسلامية وتطوراتها"، و خير بين تغيير الرسالة أو الفصل فاختر الفصل.

وكذلك في أربعينات القرن الماضي طالت تهمة التكفير أحد الباحثين في اللغة والتراث وهو الدكتور محمد أحمد خلف الله، بسبب رسالته التي تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه في جامعة فؤاد "القاهرة" حالياً، بعنوان "الفن القصصي في القرآن الكريم"، واعتبر البعض أن الباحث مرتد وطالبوا بتطبيق حكم الردة عليه، وطال الاتهام الدكتور المشرف على الرسالة وهو أمين الخولي.

أما عن الدراسات عن المواضيع الخاصة بالمسيحية سواء العقيدة أو فكرها فتخضع لمشاكل عدة بحسب ما نشر في تقرير صحفي: "الدراسات عن العقيدة الأرثوذكسية ممنوعة في الجامعات المصرية، ولا يوجد أي قسم لتدريسها إلا في جامعة الزقازيق، ويتم تدريسها كما هي بدون مناقشة، وما يتم تدريسه في أقسام الفلسفة هو المسيحية الأوروبية."

ويُرجع ذلك المنع إلى رفض السلطة لأية دراسات منهجية للأديان، بحجة الخوف من الفتن الطائفية.

ويضيف عمر أنه بسبب الحضور الطاغوي للموروث الإسلامي داخل دراسات اللغة العربية لا يقبل الطلبة المسيحيون عليها، كما أنهم ممنوعون بشكل غير مباشر من دخول جامعة الأزهر، وكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ونادراً ما يوجد طالب مسيحي في أقسام اللغة العربية، كما لا يوجد أساتذة مسيحيون يدرسون الفلسفة الإسلامية.

تتطلب رسائل الماجستير والدكتوراه التي تخص قضايا المسيحية، موافقة الأمن أو لأو كذلك في ثمانينات القرن الماضي تعرض الدكتور والباحث أحمد صبحي منصور، للفصل من جامعة القاهرة بسبب نقده لما يعرف بالسنة النبوية وإتباعه للمنهج القرآني والذي يكتفي بالقرآن مصدراً وحيداً للتشريع، وقد عانى بسبب ذلك ما دفعه للسفر للولايات المتحدة وعمله بإحدى جامعاتها.

كان المتوقع أن بعد ٢٠١٥ يناير أن يتغير الوضع لكن لم يحدث ذلك فما زال هناك "مثلث" يمنع الباحثين وطلاب البحث العلمي في مصر من الاقتراب منه وهو "السياسة والدين والجنس"، بداية من طلاب الجامعات وحتى الباحثين لنيل درجات الماجستير و الدكتوراه، وقد استعرضت المفوضية المصرية بتقرير نشر في فبراير ٢٠١٦، المشكلات التي تواجه الباحثين في مصر، "يعاني الباحثون في الجامعات المصرية من انتهاكات تهدد امنهم وسلامتهم، وتعوق استمرارهم في تأدية عملهم بالشكل الأمثل. في ظل تزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي يشهدها المجتمع المصري، تزداد الانتهاكات التي يواجهها الباحثون والأكاديميون. تتنوع الانتهاكات ما بين انتهاكات أمنية تستهدف شخص الباحث و الأكاديمي، وتضييق على العمل البحثي نفسه. وذلك بسبب آراء الباحثين المعارضة للسياسات التي ينتهجها النظام الحاكم. تصدرت لانتهاكات ضد الأكاديميين والباحثين المشهد المصري في الفترة الأخيرة، لذا تستعرض هذه الورقة أبرز نماذج الانتهاكات التي حدثت مؤخراً. كما تحاول تقديم تفسيراً لموقف الأجهزة الأمنية من الباحثين والأكاديميين، وموقف الدولة من الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي، كما تنتهي هذه الورقة إلى تفسيراً محتملاً لسلوك الأجهزة الأمنية

العدائي والمتحفز تجاه الباحثين والأكاديميين، المصريين وغيرهم، على حد السواء

كذلك تواجههم مشكلة أخرى وهى صعوبة الوصول للوثائق والمعلومات، ففي مصر ما تزال الحكومة تعتبر أن تلك الوثائق هي أمن قومي لمصر وخاصة الوثائق الخاصة ببعض الفترات التاريخية الحديثة والقريبة من أيامنا، ويتسبب ذلك في عرقلة وأزمات للباحثين المصريين والأجانب، خاصة أن الإطلاع على تلك الوثائق قد يحتاج لموافقات أمنية قد تصدر أو لا تصدر، ويعد ذلك في تعارض تام مع مواد الدستور التي تنص على حق إتاحة المعلومات وهي المادة رقم "٦٨" والتي تنص على "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون".

بعض قضايا الحقوق والحريات حالياً

على مبروك

كان أحد أعضاء هيئة التدريس بقسم الفلسفة جامعة القاهرة، وقد واجهه صعوبات وأزمات كثيرة مع الجامعة وإدارتها نتيجة لمنهجه العقلاني في نقد وتقديم أفكار جديدة في الخطاب الديني، وقد واجه مشكلة في رسالة الماجستير في ثمانينات القرن الماضي وكذلك في الدكتوراه في تسعينات القرن الماضي، على أن ذلك لم ينتهي فقد تعينت إدارة جامعة القاهرة في منحه درجة الأستاذية ففي الفلسفة، بسبب الدراسات التي تقدم بها، وظلت تعاند في منحه الدرجة حتى وفاته في ٢٠١٦، وقد نشر الدراسات الخمس التي رفضتها جامعة القاهرة في كتاب بعنوان "اللاهوتي إلي الإنسانى - أفكار مؤثمة"، كما تعرض للفصل من الجامعة لمدة ثلاث سنوات بسبب محاضراته النقدية للشافعي.

مقتل ريجيني

في فبراير ٢٠١٦، اكتشفت جثة طالب الدكتوراه الإيطالي الأصل جوليو ريجيني، و عرفت قضيته بقضية ريجيني، كان طالب في جامعة كامبردج ويعقد رسالة الدكتوراه عن الحركة العمالية في مصر، لذا كان على علاقة بأعضاء النقابات العمالية والعديد من النشطاء في مجال الدفاع عن حقوق العمال في مصر، وهي النقابات والنشطاء الذين تضيق عليهم الحكومة المصرية ولا تعترف بالكيانات اللاتي ينتمون لها، إضافة لذلك كان يكتب في جريدة إيطالية ذات توجه يساري، وقد صرحت الجريدة أنه طلب أن يكتب تحت اسم مستعار وقد استشهدت الجريدة بذلك بأنه كان مهدد من جراء وجوده في مصر و الانشغال بالحركة العمالية المصرية، هناك اتهام وشك موجه لجهات أمنية في مصر، خاصة وقد وجدت آثار تعذيب شديدة على جثة الطالب المتوفي ما يشير إلى تعرضه لتعذيب شديد، وهو ما اشتهر به تعامل الأجهزة الأمنية في مصر، وقد اقترح البرلمان الأوروبي في مارس ٢٠١٦، بإدانة قتل ريجيني والانتهاكات المستمرة من قبل النظام الحاكم في مصر اتجاه حقوق الإنسان، وقد صدر القرار بأغلبية ساحقة، وفي يناير ٢٠١٨، تم مصادرة جهاز كمبيوتر وهاتف نقال يخصان المشرفة على رسالة الدكتوراه الخاصة به، وهي مصرية الأصل، جاء ذلك في إطار التحقيقات المستمرة لكشف عن هوية القتلة، ولا يوجد ما يشير لتورط المشرفة بل يرغب فقط المحققون في معرفة أسباب اختيار موضوعه وهل كان السبب في تعرضه للقتل؟

ورغم ذلك تعد تلك القضية من القضايا المهمة التي أثارت المخاطر التي يتعرض لها الباحث العلمي في مصر.

منع أساتذة من السفر

بالرغم من أن الدستور يكفل استقلال الجامعات والمعاهد العلمية، إلا أن هناك قرار أصدرته وزارة التعليم العالي في ٢٠١٥، تشترط حصول الأساتذة والباحثين على الموافقة الأمنية قبل سفرهن للخارج في مهمات علمية، كما حدث مع الدكتور نبيل لبيب يوسف الدكتور بكلية العلوم جامعة القاهرة، أثناء استكمال إجراءات سفره إلى المجر في ٢٠١٥ لإشرافه على رسالة أحد الطلاب المصريين بالخارج، والتي تتكفل بها الوزارة

بحسب نشرة مؤسسة حرية الفكر والتعبير في سبتمبر ٢٠١٥، جامعة طنطا تلزم أعضاء هيئة التدريس بالحصول على موافقة وزارة الخارجية عن طريق وزارة التعليم العالي قبل المشاركة في الندوات أو المؤتمرات أو ورش العمل الدولية أو تقديم أوراق بحثية لجهات أجنبية

قانون منتظر

هناك قانون من المفترض أن يصدر من البرلمان إقرار مقترح قانون تقدمت به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص تنظيم البحث العلمي في مصر وفقاً للدستور الحالي.

توصيات

- ١- تفعيل مواد الدستور الخاصة بحق حرية ممارسة البحث العلمي وإنتاجه، وسرعة إصدار قانون ينظم هذا الشأن.
- ٢- فصل الكليات والمعاهد العلمية عن الأجهزة السيادية على أرض الواقع وليس بقوانين ومواد دستور لا تفعل.
- ٣- أن تلتزم الدولة بتنفيذ مواد الدستور الخاصة بتكفلها بالبحث العلمي والاهتمام به وزيادة الميزانية الخاصة به كما جاء في المواثيق والمعاهدات الدولية.
- ٤- الاهتمام بمجال البحث العلمي عن طريق التحفيز بتكفل الدولة بالأبحاث العلمية الهامة لأن البحث العلمي اليوم هو الضمان لمستقبل أفضل.
- ٥- وضع آليات وقواعد لضمان حرية وجود البحث العلمي.
- ٦- تفعيل المواد الخاصة بحق إتاحة المعلومات وتكفل الدولة بإتاحتها.
- ٧- تجريم بقانون كل من يستخدم سلطته لمنع باحث من اتمام بحثه دون أسباب وجيهة أو لتحفظ الشخص على موضوع البحث أي كان.
- ٨- تفعيل مواد الدستور الخاصة بحق في المساواة في مجال البحث العلمي من حيث التعرض بالدراسة والبحث في شتى مواضيع الأديان دون التحجج بالفتن الطائفية وغيرها.
- ٩- تأسيس هيئة أو آلية ما لمتابعة قضايا وشكاوي الخاصة بالبحث العلمي في مصر، سواء كان التعنت أو منع الباحث من إتمام بحثه، على أن يتم ذلك بإشراك الهيئات والمؤسسات الحقوقية من المجتمع المدني المهتمة بقضايا التعليم والبحث العلمي في مصر.
- ١٠- دعوة الشركات ورجال الأعمال للاهتمام بالبحث العلمي في مصر عن طريق تكفلهم بأبحاث علمية تعود عليهم وعلى المواطنين بالنفع، كجزء من دور تلك الكيانات والأشخاص في تقديم خدمات اجتماعية.

المصادر

- ١- خبر صحفي، على موقع مصراوي، بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٧، رابط الموضوع <https://goo.gl/NEDdsd>
- ٢- المصدر السابق
- ٣- تقرير صحفي، على موقع ساسة بوست، بتاريخ أكتوبر ٢٠١٧، رابط الموضوع <https://goo.gl/vXLXSp>
- ٤- تقرير صحفي، موقع رصيف ٢٢، اديسمبر ٢٠١٧، رابط الموضوع goo.gl/BtJEEc
- ٥- تقرير صحفي، على موقع مصراوي، بتاريخ أكتوبر ٢٠١٧، رابط الموضوع <https://goo.gl/wMFJmU>
- ٦- تقرير صحفي على موقع دوت مصر، نشر بتاريخ اديسمبر ٢٠١٥، رابط الموضوع goo.gl/t3VhFh
- ٧- تقرير صحفي على موقع رصيف ٢٢، بتاريخ ٦ اديسمبر ٢٠١٧، رابط الموضوع goo.gl/PxFRkp
- ٨- تقرير على موقع المفوضية المصرية للحقوق والحريات، رابط الموضوع goo.gl/jFMBCV
- ٩- تقرير صحفي على موقع رصيف ٢٢، بتاريخ ٦ اديسمبر ٢٠١٧، رابط الموضوع goo.gl/PxFRkp
- ١٠- تقرير على موقع المفوضية المصرية للحقوق والحريات، رابط الموضوع goo.gl/jFMBCV
- ١١- خبر صحفي، على موقع بي بي سي عربي، بتاريخ اليناير ٢٠١٨، رابط الموضوع goo.gl/aTQj8J
- ١٢- تقرير صحفي، على موقع البداية (محبوب)، بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٥، رابط الموضوع goo.gl/XSw4W4
- ١٣- موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير، رابط الموضوع goo.gl/2bRXXr

”

الحرية الأكاديمية في مصر بين منع الأبحاث وتقييد الباحثين



حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي والتعبير هي أحد أهم الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير لبناء مجتمعات ديمقراطية متطورة قادرة على احترام مواطنيها ودعم التطور الفكري الإنساني لأفرادها، وبعد ثورة يناير ٢٠١١ صار الحديث عن أي انتقال ديمقراطي لا يصح بدون رصد ومناهضة سياسات القمع المنهجي والغير دستوري لحرية الرأي والتعبير، ومن هنا تم رصد برنامج خاص للتعبير الرقمي عن قضايا حرية الرأي والتعبير في مصر وتناولها وتوثيق الانتهاكات والدفع بعجلة احترام حرية الرأي والتعبير من خلال تشريعات وسياسات وممارسات أكثر ديمقراطية وانحيازاً لحقوق الإنسان.